الأمم المتحدة

A/58/77/Add.1–E/2003/62/Add.1

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 May 2003
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والخمسون
البند ١٠٦ (أ) من القائمة الأولية*
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٣
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة ومتابعتها: متابعة نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

الموجز المقدم من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لوقائع الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية (نيويورك، ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣)

مذكرة من الأمانة العامة***

إضافة

موجز جلسات الاستماع والحوار بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء المجتمع المدني (نيويورك، ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣)

* A/58/50/Rev.1 و Corr.1.

** E/2003/100.

*** أعد موظفو مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة هذه المذكرة بالتشاور مع فريق التيسير الدولي المعنى بتمويل التنمية وهو منظمة غير حكومية.

200603 200603 03-36805 (A)
0336805

موجز

في إطار الإعداد للاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ حول موضوع ''زيادة التلاحم والتنسيق والتعاون لتنفيذ توافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، على جميع الصعد بعد عام من انعقاد المؤتمر'' (مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٣/٢٠٩)، عقد المجلس جلسات استماع عامة وحوارا تفاعليا مع ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس و/أو المعتمدة لدى عملية تمويل التنمية. وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة ماریاتا راسي (فنلندا) نائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ في مقر الأمم المتحدة. وشملت جلسات الاستماع والحوار حلقات نقاش حول المواضيع الخمسة التالية '١' الديون الخارجية؛ '٢' التجارة الدولية؛ '٣' إصلاح الحكم على الصعيد العالمي؛ '٤' الأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة الإنمائية الرسمية؛ '٥' الاتساق في السياسات. وتألفت كل حلقة نقاش من استعراضات قدمها ممثلو المجتمع المدني وتلتها مناقشات مع مندوبي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وردود على أسئلة الجمهور. وفيما يلي السمات البارزة للمواضيع المطروقة خلال وقائع الجلستين المعقودتين في الصباح وبعد الظهر.

أولا – الجلسة الصباحية

١ – رحبت ماریاتا راسي (فنلندا) رئيسة الاجتماع ونائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بجميع المتحاورين في حلقات النقاش والمشتركين في الاجتماع. وناشدت السفيرة راسي في ملاحظاتها الاستهلالية المجتمع الدبلوماسي والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في المؤسسات والقطاع الخاص، تكثيف جهودهم لتنفيذ ومتابعة الاتفاقات الهامة المشمولة بتوافق آراء مونتيري المنبثق عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[1]. وكررت التأكيد على أن المجلس يلتزم التزاما كاملا ”بضرورة المثابرة على العمل“ وأنه سوف يؤدي دوره من أجل مواصلة التركيز على أهداف مونتيري، من خلال الاجتماع الذي سيعقده في الربيع مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ودورته الموضوعية المقررة في تموز/يوليه ٢٠٠٣، كما سيجري في وقت لاحق في عام ٢٠٠٣ إحاطة الجمعية العامة علما، في الحوار الرفيع المستوى حول تمويل التنمية، بالإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي لمتابعة مؤتمر مونتيري. وذكّرت رئيسة الاجتماع المشاركين أيضا أن بناء الشراكات مع المجتمع الدولي هو أحد المواضيع الواردة في التقرير الأخير للأمين العام عن زيادة تعزيز إصلاح المنظمة (A/57/387 و Corr.1).

٢ – وأكد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي أدار الجلسة الصباحية، أهمية مثابرة المجتمع الدولي على متابعة عملية مؤتمر مونتيري، وأكد أن نتيجة المؤتمر تشكل بداية هذه العملية، وتفسح المجال لمتابعة جهود أصحاب المصلحة جميعهم. ورأى أن للمجتمع المدني دورا بارزا يؤديه لمعالجة المسائل الرئيسية الواردة في توافق آراء مونتيري، وأن مشاركة المنظمات غير الحكومية مطلوبة لضمان التنفيذ التام للاتفاقات والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمر والتأكد من أن تمويل عملية التنمية سيظل على رأس جدول أعمال الأمم المتحدة.

حلقة النقاش ١: الديون الخارجية

لمحة عامة

٣ – تعرضت المبادرتان الرئيسيتان المتصلتان بتخفيف وطأة الديون الخارجية للبلدان النامية، وهما المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وآلية إعادة هيكلة الديون السيادية، على النحو الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، إلى انتقاد شديد من المتحاورين في حلقة النقاش وبعض المشاركين الآخرين في الاجتماع.

الاستعراضات

٤ - ذكرت بربارا كاليما، وهي من المحفل الأفريقي المعني بالديون والتنمية، أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتمكن، بوصفها آلية من توفير ''مخرج قوي'' من عبء الديون التي يصعب على البلدان النامية تحملها، وأخفقت، بوصفها مصدرا لتمويل التنمية، في توفير موارد كافية لتخفيف مستويات الفقر في هذه البلدان، فضلا عن تحقيق أهداف التنمية للألفية[٢]. وأشارت إلى سجل المبادرة في أفريقيا، الذي يظهر أنه على الرغم من الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الديون، فإنها لا تزال على حالها بمستوى يصعب تحمله، كما أن ١٨ من أقل البلدان نموا لم تشترك في البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت السيدة كاليما إلى عدم وجود علاقة بين هدف تخفيف وطأة الديون، وهدف الحد من الفقر، على النحو المنصوص عليه في الأهداف الإنمائية للألفية، ولاحظت أن المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تجاهلت مسألة ''الديون غير المشروعة'' (أي القروض المقدمة إلى الأنظمة الفاسدة والقمعية)، مما قوض الحجة القوية لإلغاء الديون. وانتقدت الدائنين المتعددي الأطراف لعدم التزامهم بتوفير التمويل الكافي للمبادرة. واقترحت إلغاء ديون العالم الثالث إلغاء كاملا وغير مشروط لتخفيف وطأة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ودعت إلى عدم ربط تخفيف وطأة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بورقات استراتيجية الحد من الفقر، وإنشاء آلية تحكيم عادلة وشفافة داخل الأمم المتحدة تسعى لحل مشكلة الديون غير المشروعة.

٥ - واتفق هنري نورثهوفر، وهو من هيئة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن، مع ما خلصت إليه السيدة كاليما بأن بلوغ القدرة على تحمل الديون، والحد من الفقر هدفان متناقضان بسبب عدم وجود الأموال الكافية لتحقيق الهدفين. وناشد السيد نورثهوفر إعادة تشكيل التحليل المتعلق بالقدرة على تحمل الديون لكي ينصب على مجموعة أوسع من الأهداف الإنمائية. وبصفة أكثر تحديدا، حث على توسيع نطاق التحليل ليشمل تحليل مواصلة الحد من الفقر، حيث يتم دراسة احتياجات البلدان النامية من التمويل في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واعتبر أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو ''المعيار الذهبي'' للتعاون الإنمائي الدولي.

٦ - وذكر يورغين كايزر، وهو من شبكة الديون اليوبيلية بألمانيا، أن توافق آراء مونتيري رحب بالجهود المبذولة للنظر في وضع آلية دولية للتصدي للديون هدفها إعادة جدولة الديون التي يصعب تحملها على نحو سريع وفعال. لكنه أعرب عن عدم اتفاقه على أن آلية إعادة هيكلة الديون السيادية، على النحو الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، ستحل

مشاكل ديون البلدان النامية. ورأى أن الآلية ضعيفة وتفتقر إلى سلطة لاتخاذ القرارات كما تفتقر إلى النزاهة التي تعتبر من أهم العناصر في أي إطار من أطر الإعسار. واعتبر أن الافتقار إلى النزاهة هو السبب وراء الطبيعة التكرارية تقريبا لعدد من المفاوضات التي نظمها نادي باريس، بينما كان توافر النزاهة مسؤول عن نجاح مفاوضات الديون الدولية في إندونسيا في عام ١٩٦٩. واقترح بدلا من ذلك إنشاء فريق دولي للتحكيم في شؤون الديون يتمتع بسلطة اتخاذ القرارات ويهيمن بشكل كامل على مفاوضات الديون ونتائجها. ويمكن اختيار أعضاء الفريق من عدد متساو من الأطراف المعنيين، ثم يختار أعضاء الفريق أنفسهم شخصا إضافيا لترجيح كفة أحد الطرفين في حالة تعادل الأصوات. ويمكن أيضا لطرف محايد، مثل الأمين العام للأمم المتحدة، أن يختار أعضاء الفريق من مجموعة معروفة من المحكمين. غير أنه فضّل الخيار الأول، حيث تتوزع المسؤولية توزيعا أكبر، ومن ثم توفر إحساسا أكبر بالمشاركة في العملية. وأشار أيضا إلى أن هناك خيارا ثالثا ربما ينطوي على فائدة أكبر. وتقوم بموجبه الأطراف باختيار ممثليها من مجموعة معروفة من المحكمين. وعلى كل حال ينبغي أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في العملية وأن يكون هناك مراقبون أثناء المفاوضات.

٧ - ورأى السيد كايزر أن الدور الذي يقوم به صندوق النقد الدولي في عملية المفاوضات ينبغي ألا يكون دورا كبيرا. واقترح أن تقتصر مشاركة الصندوق على تقديم البيانات وأي معلومات أخرى ذات صلة. أما التفسير النهائي لهذه البيانات، مثل تحديد المستوى الملائم لتحمل الديون، أو الحاجة إلى شطبها، أو إعادة جدولتها، فسيكون من اختصاص الفريق المستقل. وأوصى السيد كايزر بأن يكون دور صندوق النقد الدولي محدودا، لكنه أشار أيضا إلى وضع الصندوق الفريد بوصفه الجهة المقرضة والمؤسسة التي تسدي المشورة في مجال السياسات مما يعطي الصندوق في رأي البعض ميزة على الدائنين الآخرين. وانتقد ''الاحتكار الطبيعي'' الذي يتمتع به الصندوق عند تقييم حالة المدينين الاقتصادية واقترح لإدارة الديون الدولية إيجاد عملية منصفة قائمة على القواعد تستفيد منها أي دولة ذات سيادة تجد نفسها في وضع لا تستطيع فيه أن تتحمل الديون إما لخطأ ارتكبته، أو بسبب إجراءات لا تتسم بالمسؤولية اتخذها الدائنون أو لظروف قاهرة.

المناقشة

٨ - تساءل عدة مشتركين عما إذا كانت هناك آليات أخرى يمكن أن تؤدي الغرض وتكون أفضل من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أجل تحقيق هدفي تحمل الديون، والحد من الفقر في البلدان النامية. ورأى بعض الوفود أن منظمات المجتمع المدني

يمكن أن تؤدي دورا أكبر في تحقيق الإصلاحات في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما أنها تستطيع أن تعبئ الرأي العام تأييدا لخطة عمل معينة. وأعلن أحد الوفود (اليابان) أنه يعتزم من خلال مصرفه الوطني للتعاون الدولي شطب الديون في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان المؤهلة، ووضع حد لإعطاء المنح لغرض خدمة الديون، على نحو ما تقوم به بلدان دائنة أخرى. وفيما يتعلق بالبلدان من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، سيتم إلغاء ديون المساعدة الإنمائية الرسمية عند استحقاقها وشطب ما يتبقى من الديون بالكامل في نهاية السنة المالية ٢٠٠٨.

٩ - وفي ختام حلقة النقاش، قال السيد ديساي إن الفريق أبرز موضوعين أثناء مناقشته لمسألة إصلاح إدارة الديون الخارجية. الأول هو اتساق السياسات والتوفيق بين هدف تخفيف وطأة الديون والأهداف الإنمائية للألفية، والثاني هو آلية إعادة هيكلة الديون السيادية والكيفية التي وضع بها مؤتمر مونتيري موضوع تخفيف وطأة الديون على رأس جدول الأعمال في المناقشات المتعلقة بالسياسات العامة. وأشار في الختام إلى ضرورة النظر إلى تخفيف وطأة الديون في سياق التنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

التوصيات

١٠ - قدم أعضاء المجتمع المدني التوصيات التالية:

- **الإلغاء غير المشروط لديون البلدان النامية**
- **القيام داخل الأمم المتحدة بإنشاء آلية تحكيم عادلة وشفافة معنية بالديون**
- **إصلاح الاستراتيجيات الدولية فيما يتعلق بالديون الرسمية للبلدان الفقيرة، ووضع مشاكل البلدان المحدودة الدخل المثقلة بالديون في الاعتبار إن كانت غير مؤهلة في الوقت الراهن لكي تعامل معاملة خاصة في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون**
- **إعطاء حكومات البلدان النامية فرصة تحديد النُهج التي تريد اتباعها في تخفيف حدة الفقر، بالتشاور مع جماعات المجتمع المدني والشركاء الآخرين، من دون اتباع أشكال المشاركة التي تمليها عليها أي سلطات خارجية، كما يتضح في الوقت الراهن من ورقات استراتيجيات الحد من الفقر**
- **عدم ربط تخفيف وطأة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بورقات استراتيجية الحد من الفقر**

- **القيام بصورة جدية بدراسة الدوافع السياسية والاقتصادية للدائنين الذين يريدون منح القروض على الصعيد العالمي**
- **إعادة تشكيل معايير القدرة على تحمل الديون بالنسبة للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتركيزها حول مجموعة بديلة من التدابير، بما في ذلك تحليل العلاقة بين هدف تحمل الديون والأهداف الأوسع لتخفيف حدة الفقر، مثل الأهداف الإنمائية للألفية**
- **تقديم الدعم لعملية عادلة وشفافة للتحكيم بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة من خلال إنشاء فريق دولي للتحكيم في شؤون الديون يتمتع بالنزاهة ويهيمن بالكامل على المفاوضات المتعلقة بالديون ونتائجها.**

حلقة النقاش ٢: التجارة الدولية

لمحة عامة

١١ - أكد المتحاورون والمشتركون الرابطة الحيوية بين التجارة والتنمية، وأيدوا الالتزام المتعهد به في توافق آراء مونتيري بإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد وغير تمييزي ومنصف.

الاستعراضات

١٢ - انتقدت سارادا راماسوامي أيير، وهي من شبكة العالم الثالث، العجز الإنمائي في منظمة التجارة العالمية. وادعت أن النظام التجاري الحالي يعيق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأنه غير مؤات لتوليد الموارد اللازمة للتنمية. وأعربت عن عدم رضاها إزاء النمط المتباطئ للإلغاء المقترح لإعانات الصادرات الزراعية في البلدان المتقدمة النمو، وعدم التأكد من اعتمادها من جانب جميع هذه البلدان. وأعربت عن أسفها لعدم خضوع المحاكم التجارية للتدقيق العام، وأبرزت النطاق والحجم المحدودين للتخفيضات المقترحة في الدعم الزراعي المحلي، وهي أداة تملك البلدان المتقدمة النمو أساسا الموارد اللازمة لاستخدامها، وتبقي بها أسعار سلعها الأساسية دون تكاليف الإنتاج.

١٣ - وأشارت صوفيا مورفي، وهي من معهد السياسات الزراعية والتجارية، إلى أن زيادة حجم التجارة ليس كافيا لتعزيز التنمية، إلا أنه من الضروري دمج التجارة في السياسة الإنمائية لتصبح أداة إنمائية مفيدة في معالجة المتطلبات المتعددة الجوانب للتنمية. ورأت أن مسألة عدم استقرار أسعار السلع الأساسية العالمية مسألة حيوية لصادرات البلدان النامية لم يجر التطرق لها. ولاحظت أن قواعد التجارة الزراعية تُعّرم في الواقع تدابير مثل الإدارة

العامة للمخزونات الاحتياطية من السلع الأساسية، التي قد تسمح بالتحكم في العرض المفرط للسلع الأساسية من جانب البلدان النامية، والذي يمثل بدوره السبب الأساسي للانخفاضات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية.

١٤ - ودعت السيدة ميرفي إلى دمج منظمة التجارة العالمية في منظومة الأمم المتحدة، لأن منظمة التجارة العالمية غير مهيأة لمعالجة مسألة التنمية. وسألت عن الدور الذي يمكن أن يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي لترويج هذا الاقتراح. وأبرزت الشواغل المتصلة بالتقدم البطيء في مفاوضات التجارة وعدم مراعاة ظروف واحتياجات البلدان النامية في تنفيذ برنامج الدوحة[٣]. وفي هذا الصدد، شددت على ضرورة أن تطبق على البلدان النامية في اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاتفاقات التجارية الأخرى معاملة خاصة وتمييزية مجدية.

١٥ - وركزت ماريا تيريزا د. باسكوال، وهي من مؤسسة المجتمع المستدام، على مسائل خصخصة الخدمات الأساسية في البلدان النامية وتنفيذ الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. وفي هذا الصدد، أعربت عن قلقها إزاء السرعة المتوقعة في تحرير تجارة الخدمات من جانب البلدان النامية، نظرا إلى مستوى التطور البدائي عموما الذي يتصف به هذا القطاع من اقتصاداتها. واستنادا إلى الخبرة في خصخصة توزيع المياه في عاصمة الفلبين الذي نشأت عنه نتائج سلبية للسكان المحليين، لاحظت الضغوط التي يفرضها الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات من أجل خصخصة الخدمات الأساسية في الفلبين وفتحها أمام مقدمي الخدمات الأجانب.

المناقشة

١٦ - لاحظ بعض المشتركين أن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات لا يجعل من الخصخصة شرطا ملزما، إلا أن آخرين رأوا أن هناك ضغوطا للخصخصة تمارس في الواقع على البلدان النامية من جانب البلدان القوية اقتصاديا. وأيد عدة مشاركين من البلدان النامية الرأي القائل بضرورة إعادة النظر في شروط الاتفاق العام. وفيما يتعلق بمسألة الخصخصة، أعرب بعض المتحدثين عن قلقهم لكون الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[٤] فيما يتعلق بالشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزز عمليات الخصخصة محل المناقشة. وأفاد السيد ديساي أن عمليات الخصخصة تختلف عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص: فعمليات الخصخصة هي قرارات وأنشطة تجارية، في حين أن الشراكات التي رعاها مؤتمر القمة كانت أنشطة لا تبغي الربح وتنطوي على التعاون بين كيانات عامة وخاصة، بما فيها القيام بمبادرات من جانب المنظمات غير الحكومية.

١٧ - وأشار عدة مشتركين إلى عدم تحقيق تقدم في مفاوضات الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة وما ينشأ عن ذلك من توقعات سيئة بالنسبة لتحسين الحصول على المستحضرات الصيدلانية في البلدان الفقيرة. ورئي أن ذلك يعطي مثالا آخر على أهمية كفالة الاتساق في الحالة المتعلقة بالاتفاقات التجارية والجهود الدولية والوطنية الرامية إلى معالجة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المتوطنة.

١٨ - وأعرب عدد من المتحدثين عن قلقه لاشتمال بعض الاتفاقات الإقليمية والثنائية للتجارة الحرة على التزامات واقعة على البلدان النامية بعدم إعادة فرض ضوابط على رأس المال. ورئي أنه قد يترتب على هذه الالتزامات آثار هامة في الاستقرار المالي لبعض البلدان، بالإضافة إلى أنه جرى التفاوض عليها خارج هياكل الحكم التجاري والاقتصاد الدولي. وأوصى بعض المشتركين بألا تقبل منظمة التجارة العالمية هذه الالتزامات وأن يناقش أعضاء من منظمة التجارة العالمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المسألة في اجتماعاتهما. وفي هذا الصدد، ذكَّر السيد ديساي المشتركين بأن المفاوضات التجارية تتناول مسائل تقنية ومعقدة للغاية وأنه ينبغي للمجلس أن يختار المواضيع التي يكون التفاعل بشأنها مع منظمة التجارة العالمية أكثر جدوى.

١٩ - وشدد ممثل اللجنة الأوروبية على ضرورة توفير المساعدة التقنية لأغراض بناء القدرات حتى تكون البلدان النامية قادرة على الاستفادة من نتائج اتفاق الدوحة. وتابع يقول إن المفاوضات الجارية بشأن التجارة الزراعية تجاهلت الفجوات الواسعة بين قدرة البلدان المتقدمة النمو وقدرة البلدان النامية على دعم قطاعاتها الزراعية. وضرب مثالا لذلك التركيز على مقترحات تتصل بالوصول إلى الأسواق في البلدان النامية دون مراعاة شواغل تلك البلدان فيما يتعلق بمواصلة إنتاج بعض المحاصيل التي تعتبر حيوية لأمنها الغذائي.

التوصيات

٢٠ - قدم المشتركون التوصيات التالية:

- **إبقاء قطاعات مثل المياه والصحة والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى بعيدا عن الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات وبعيدا عن الخصخصة والعمل معا على جعل خيار القطاع العام خيارا قابل للاستمرار**
- **كفالة نهج أكثر مرونة بالنسبة لسياسات التجارة بإدماج منظمة التجارة العالمية في منظومة الأمم المتحدة**

- **القضاء على الكيل بمكيالين المتمثل في الدعوة إلى تحرير التجارة في بلدان الجنوب وفرض الحواجز في بلدان الشمال**
- **توفير معاملة خاصة وتمييزية في منظمة التجارة العالمية وفي جميع اتفاقات التجارة الدولية السارية**
- **الحظر الفعال للممارسة المتمثلة في بيع السلع الأساسية بأقل من تكلفة الإنتاج**
- **وضع قواعد تجارية تقوم على أساس التنمية، وتزيد العمالة اللائقة إلى الحد الأقصى، وتعزز تدفقات رؤوس الأموال المحلية، وتكفل الإمدادات الغذائية الآمنة والمستقرة والكافية من أجل حماية الحق الأساسي لكل شخص في الحصول على الغذاء**
- **نقل التركيز من هدف تعزيز التحرير التجاري، إلى هدف الوصول إلى الأسواق لأغراض تعزيز التنمية**
- **عكس اتجاه المناقشة فيما يخص الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، والاتفاق المتعلق بتدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة**
- **عدم البدء بمفاوضات بشأن قواعد الاستثمار والمنافسة والحكم والشراء وتيسير التجارة – أو ما يعرف باسم "مسائل سنغافورة"**
- **ينبغي للبلدان أن "ترفض من الأساس" إضافة مسائل جديدة إلى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية وأن تنتبه جيدا للصناعات التفصيلية في اتفاقات التجارة الحرة إذ قد تكون منطوية على خدعة**
- **إزالة القيود المفروضة على الضوابط الرأسمالية التي تفرضها على البلدان النامية بعض اتفاقات التجارة الحرة الإقليمية والثنائية.**

حلقة النقاش ٣: إصلاح الحكم على الصعيد العالمي

نظرة عامة

٢١ - تناولت حلقة النقاش مسائل الإصلاح اللازم لإضفاء طابع ديمقراطي على الحكم العالمي لتمكين المشاركة المفيدة والعادلة لجميع البلدان في عملية صنع القرارات الدولية. ومثال لذلك الطريقة التي أدت بها مواطن الضعف في الحكم الدولي إلى عدم التمكن من التوصل إلى الاتفاقات الدولية اللازمة لعكس اتجاه انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/

الإيدز وتحسين جوانب أخرى في المجال الصحي في البلدان الفقيرة. وقد سلم أعضاء حلقة النقاش بأن إصلاح الحكم العالمي مطلب أساسي لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

الاستعراضات

٢٢ - ركزت لورا فرادي، وهي من مؤسسة بدائل التدريب والتنمية المجتمعية، على أهمية إضفاء طابع ديمقراطي على عمليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الصعيد القطري، وعلى الإصلاحات المحلية التي تعزز طابع الحكم الديمقراطي على الصعيد الدولي. وأبرزت مسألة الافتقار إلى التمثيل الوطني في البرامج القطرية، مثل استراتيجيات المساعدة القطرية في البنك الدولي، وخطابات إعلان النوايا لصندوق النقد الدولي. ورأت أنه بالنظر إلى القيام بالتفاوض على العديد من البرامج بين مؤسسات بريتون وودز ووزراء المالية مع تجاهل النظام التشريعي عادة، فإن الممثلين المنتخبين لم يعتمدوا هذه البرامج، ولم تكن هناك أي مساءلة لمؤسسات بريتون وودز أو الوزراء أمام الناس. وبالرغم من الجهود الأخيرة المبذولة لتعزيز التشاور، فإن مساهمات المجتمع المدني لم تؤخذ بالاعتبار عند وضع الاتفاقات والتفاوض عليها.

٢٣ - ونظرا إلى أن الإطار القانوني للعلاقات بين البلدان ومؤسسات بريتون وودز مشمول بالتشريعات الوطنية وبمواد اتفاق مؤسسات بريتون وودز، فإن أي تغيير فيه يتطلب إجراء تعديلات في التشريعات القطرية وفي مواد الاتفاق. وأشارت المتكلمة إلى إمكانية أن يؤدي الزخم الذي ولدته التعهدات التي قطعتها على نفسها الأفرع التنفيذية للبلدان في مؤتمرات الأمم المتحدة إلى إحداث تلك التغييرات. وبالإضافة إلى ذلك، من الضروري القيام بإصلاحات لتحسين الشفافية والمساءلة والمشاركة في الحكم المحلي، وإجراء تغييرات في العلاقات بين الوزارات وبين الفرعين التشريعي والقضائي.

٢٤ - وشدد جون فوستر، وهو من معهد الشمال - الجنوب، على فشل الحكم الدولي الحالي في بلوغ الالتزامات المعرب عنها في الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بعكس اتجاه انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسين جميع الجوانب الصحية في البلدان النامية. وقال إن الصندوق العالمي، الذي أنشئ بقيادة الأمين العام، صادف صعوبات في جعل المانحين يفون بتعهداتهم التمويلية، كما أن اتفاق الدوحة بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة والصحة العامة سلم بضرورة الحصول الجماعي على العلاج والعناية في البلدان النامية، وضرورة أن تأخذ تلك البلدان بالتدابير اللازمة لحماية الصحة العامة. إلا أنه لم يحرز أي تقدم في معالجة تلك المشكلة في البلدان الفقيرة الصغيرة، فضلا عن أن

احتمالات تحقيق ذلك في الاجتماع الوزاري الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر في كانكون تظل غير مؤكدة.

٢٥ - ورأى السيد فوستر أن منتديات الأمم المتحدة قد توفر إطارا ملائما لوضع السياسات اللازمة لإعادة تنظيم أولويات اتفاقات منظمة التجارة العالمية وتعزيز الاتساق بين الأهداف التجارية والأهداف الإنمائية للألفية، فضلا عن كفالة الملكية الوطنية للاستراتيجيات الإنمائية. وحدد أيضا مبادرات أخرى توفر إطارا خارج نطاق اتفاقات منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك عملية منظمة الصحة العالمية المتعلقة بالتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف بشأن الشواغل الصحية، مثل الاتفاقية الدولية المتعلقة بالتبغ.

٢٦ - وقدم فرانك شرودر، وهو من التجمع المسمى فريدريش - إيبرت - ستيفتونغ/ القواعد الجديدة لائتلاف مالي عالمي، مقترحات بشأن إصلاحات محددة في هيكل حكم مؤسسات بريتون وودز لجعلها تتسم بقدر أكبر من المساءلة والمشاركة، والشفافية. وقد رأى أن أحد مجالات التغيير هو إعادة توزيع سلطة التصويت في المجالس التنفيذية على البلدان النامية. فهيكل التصويت منحرف بشدة نحو البلدان الغنية لأن هذه السلطة تستند أساسا إلى النسبة التي تساهم بها البلدان الأعضاء. إلا أن ذلك لم يعد يعكس أهمية البلدان النامية في عالم التجارة والمال. وأشار إلى أن طريقة أخرى من طرائق زيادة مشاركة البلدان الصغيرة والفقيرة تتمثل في تعزيز عنصر آخر من سلطة التصويت، وهو ''الأصوات الأساسية''، الذي يستند إلى مبدأ المساواة بين الدول. وثمة مجال ثان للتغيير هو تشكيل المجالس التنفيذية بحيث يكون هناك عدد أكبر من المدراء التنفيذيين الممثلين للبلدان النامية. وينتج عن ذلك تمثيل أفضل لمصالح تلك البلدان ويمكّنها من أن تطور على نحو أفضل الخبرات اللازمة للمشاركة الفعلية في المفاوضات والمناقشات المتصلة بالسياسة العامة الجارية في تلك المنتديات. وثمة إصلاح ثالث يهدف إلى زيادة مساءلة المدراء التنفيذيين يتعين بموجبه إجراء تصويت رسمي من جانب هؤلاء المدراء على القرارات التي تتخذها المجالس التنفيذية ونشر هذه التصويتات على الملأ.

التوصيات

٢٧ - قدم أعضاء حلقة النقاش التوصيات التالية:

- **إضفاء الطابع الديمقراطي على آليات صندوق النقد الدولي/البنك الدولي على المستوى القطري من خلال مناقشة استراتيجية المساعدة القطرية وجميع وثائقها ومدخلاتها ذات الصلة، وفرادى المشاريع والعمليات التقنية مع البرلمان والمجتمع المدني والاتحادات والقطاع الخاص. وينبغي أن يكون إنشاء آليات الالتزام**

مشتركا مع البرلمانات في كل بلد. وينبغي أيضا أن يكون كتاب الموافقة لصندوق النقد الدولي والعملية التي هيأت له محلا للتشاور والتصديق من جانب برلمانات البلدان الأعضاء

- تنقيح الفرع ١ من المادة الخامسة من اتفاق صندوق النقد الدولي من أجل إنشاء آلية تسمح بأن يقوم البرلمان والهيئة القضائية على الصعيد الوطني بالتشاور أيضا بشأن بعض المسائل الحيوية المتعلقة بشؤون الاقتصاد الكلي

- إيجاد عملية برلمانية لاختيار الممثلين القطريين إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، استنادا إلى مقترحات حكومية بشأن المرشحين البدائل، مع المراعاة الواجبة لتحقيق التوازن بين الجنسين

- كفالة أن تكون عملية صنع القرار الاقتصاد الدولي مفتوحة أمام الجمهور، وأن تكون شفافة ومُشّرعة على نحو يسمح للبرلمانات أن ترصد ممثليها القطريين الموفدين إلى مؤسسات بريتون وودز، وعملهم، وعملية صنع القرار، والحث على كفالة وجود عنصر المساءلة إزاء الشعوب

- إعادة توزيع سلطة التصويت ضمن مؤسسات بريتون وودز لكفالة تمثيل المؤسسات لمصالح جميع الأعضاء فيها، وأن يكون لكتلة المقترضين وكتلة البلدان الدائنة الحصة نفسها من الأصوات. وينبغي رفع نسبة الأصوات الأساسية إلى مجموع الأصوات لتوازي على الأقل، النسبة التي كانت قائمة في عام ١٩٤٤، والحفاظ عليها بعد ذلك بإجراء زيادات إضافية عند زيادة الحصص. وينبغي إعادة النظر في المعادلة المستخدمة لحساب النسبة التي تساهم بها البلدان لكفالة أن تكون أداة موضوعية لقياس حجم اقتصادات البلدان الأعضاء

- ينبغي تحديد سقف لا يزيد عن ١٠ بلدان في المنطقة المحددة، ضمن المجالس التنفيذية لمؤسسات بريتون وودز

- ينبغي تحديد شروط تصويت الأغلبية الممتازة لكفالة ألا يكون لأي بلد واحد حق استعمال الفيتو بشأن أي قرار. والنظر في إمكانية استخدام طرائق التصويت للأغلبية المزدوجة لكفالة احترام مصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين والبلدان المقترضة في مؤسسات بريتون وودز

- ينبغي أن يعرب أعضاء المجلس عن مواقفهم بالتصويت رسميا بدلا من الإشارة إلى موقفهم بصورة غير رسمية. ويجب نشر وإتاحة جداول أعمال، ونسخ طبق

الأصل ومحاضر لوقائع اجتماعات البنك الدولي ومجلس صندوق النقد الدولي إلى جملة جهات، من بينها البرلمانيين، وطوائف المجتمع المدني، والأكاديميين. وينبغي أن يكون مجال الاستثناء من هذا المبدأ ضيقا للغاية وأن يستند إلى دلائل واضحة بأن الكشف عن هذه المعلومات قد يسبب ضررا. وينبغي النظر في إنشاء لجان أو مجالس فرعية، كطريقة لزيادة قدرة المجلس على مراقبة موظفي مؤسسات بريتون وودز بصورة أكثر فعالية

- ينبغي أن يكون أصحاب المصلحة من الأقليات قادرين على تقييم برامج ومشاريع المؤسسات المالية الدولية كل في بلده بصورة منتظمة وعلى نحو منفتح وشفاف. وينبغي إنشاء مراكز مرجعية إقليمية تتمتع بخبرات مستقلة بغية دعم قدرة البلدان النامية

- ينبغي اختيار رؤساء مؤسسات بريتون وودز من خلال عملية شفافة تشمل جميع البلدان الأعضاء وتقيَّم المرشحين على أساس الجدارة، بغض النظر عن جنسيتهم. ومن الضروري أن يجري الكشف عن معايير اختيار المرشحين، والقوائم الأولية للمرشحين التي ينظر فيها، والصوت الذي أدلى به كل مدير تنفيذي بشأن المرشحين المقترحين. وينبغي تشجيع التنوع الجغرافي في المناصب العليا تشجيعا واسع النطاق

- ينبغي أن تزيد المؤسسات المالية الدولية من دمج المعارف المحلية للبلدان النامية في برامجها ومشاريعها. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال زيادة استخدام المهنيين المقيمين في البلدان النامية ومؤسسات البحوث الوطنية والإقليمية وشبكات المنظمات غير الحكومية المحلية في بلدان الجنوب

- ينبغي إعادة التفاوض على اتفاقات العلاقات بين صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وبين البنك الدولي والأمم المتحدة بهدف: (أ) توضيح مسؤوليات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تجاه الأمم المتحدة؛ و (ب) تعزيز قدرة الأمم المتحدة على كفالة أن تحترم مؤسسات بريتون وودز احتراما تاما ولاية الوكالات والصناديق والهيئات الأخرى، لا سيما تلك التي لا تتمتع بولاية اقتصادية. وينبغي إنشاء آليات دائمة لحل المنازعات المتصلة بالولاية

- ينبغي تدعيم الأدوار المحددة للوكالات المتخصصة للأمم المتحدة بغية إيجاد نهج أكثر توازنا في برامج الحد من الفقر التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية وكفالة الطابع الكلي للبرامج اللازمة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

- **ينبغي أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير دولية جديدة، بصورة طارئة، لتوفير المستحضرات الصيدلانية الأساسية لإطالة عمر الإنسان وغيرها من عناصر العلاج الفعال، بما في ذلك الموارد الكافية**
- **ينبغي استقصاء مقترحات بشأن إنشاء هياكل جديدة لصنع القرار المتعلق بمسائل السياسات الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة، مثل الاقتراح المتعلق بإنشاء مجلس أمن اقتصادي المطروح خلال مؤتمر مونتيري**
- **ينبغي إنشاء مجلس أمن اقتصادي واجتماعي.**

ثانيا – جلسة بعد الظهر

٢٨ – رحبت ماریاتا راسي (فنلندا) رئيسة الاجتماع، ونائبة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بجميع المتحاورين والمشاركين في جلسة بعد الظهر، وعرضت المواضيع التي ستتناولها حلقة النقاش.

٢٩ – وأثنت إيفيلين هيرفكينس، المنسقة التنفيذية لحملة الأهداف الإنمائية للألفية، ومديرة حوار جلسة بعد الظهر في ملاحظاتها الافتتاحية، على المجتمع المدني للدور الحاسم الذي يؤديه في عملية تمويل التنمية، وفي حملة الأهداف الإنمائية للألفية. وحثت المنظمات غير الحكومية على المثابرة في الحملة، لا سيما على الصعيد الوطني. وأكدت الأهمية التي تتسم بها جميع الأهداف الإنمائية للألفية، وأبرزت بصفة خاصة الهدف ٨، الذي يدعو إلى الشراكة العالمية لأغراض التنمية. وأفادت بأنها طلبت من كونسورتيوم لمراكز البحث الأوروبية وضع بعض المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨.

حلقة النقاش ٤: الأهداف الإنمائية للألفية والمساعدة الإنمائية الرسمية

لمحة عامة

٣٠ – أهاب المتحاورون والمشتركون بالبلدان المانحة أن تتقيد بتعهداتها والتزاماتها فيما يتعلق بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. ورأوا أن زيادة الإنفاق على المساعدة الإنمائية الرسمية بموجب نظام تجاري ومالي مفتوح، قائم على القواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي أمر حاسم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

الاستعراضات

٣١ - أعربت إيميرا وودز، وهي من هيئة العمل الدولي، عن أسفها لغياب الإرادة السياسية لدى بعض البلدان المانحة من أجل إدراج التزامات أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية في ميزانياتها البرلمانية، وأعادت تأكيد النداء الموجه إلى البلدان المانحة لاحترام تعهداتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. ودعت السيدة وودز إلى تحقيق تقدم في تخفيف وطأة الديون وإلغائها. وحثت على ضرورة أن يكون قياس القدرة على تحمل الديون السيادية الخارجية مراعيا لقدرة البلدان المدينة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واقترحت إجراء استعراض لأثر أسعار السلع الأساسية على القدرة على تحمل الديون، وتطوير آليات الهدف منها التأكد من أن البلدان التي تعتمد على التجارة والسلع الأساسية تستطيع تمويل برامجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بطريقة مستدامة. وأبرزت أهمية الهدف ٨، وأكدت الدور الحاسم الذي يمكن أن يؤديه المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ونقابات العمال في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٢ - ووصفت يون تسيتلين، وهي من المنظمة النسائية للبيئة والتنمية، الجوانب الإيجابية للأهداف الإنمائية للألفية (ومن ذلك مثلا أنها أهداف رقمية محددة زمنيا، وأنها تحظى بتأييد رؤساء الدول أو الحكومات) كما وصفت الجوانب السلبية للأهداف الإنمائية للألفية (ومنها عدم كفاية التأكيد على حقوق الإنسان، ومساوئ الاقتصار في المسائل المتعلقة بالمرأة على مجال التعليم، وعدم وجود وضوح حول مصدر التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية). وأكدت الطبيعة الشاملة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بوصف ذلك أساسا ضروريا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المناقشة

٣٣ - أشارت إحدى ممثلات المنظمات غير الحكومية إلى مسائل الاتساق البرنامجي في البنك الدولي، والتعريفات التي يعمل بها صندوق النقد الدولي فيما يتعلق ''بالقدرة على تحمل الديون''، والأهداف الإنمائية للألفية. ورأت أن التعريف، على سبيل المثال، يتضمن تدفقات الإيرادات من تصدير السلع الأساسية، وهو أمر متقلب إلى حد كبير؛ في الوقت الذي ينتظر فيه أيضا من البلدان النامية أن تحافظ على مستوى ثابت لديونها. وأكدت أهمية كفالة النزاهة في أي آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية. فالآلية ينبغي أن تتضمن نظاما نزيها لاتخاذ القرارات، وتقييما نزيها للحالة الاقتصادية للبلدان المدينة، وحماية نزيهة لجميع فئات الدائنين. واعتبرت أن إزالة الإعانات المالية الزراعية وضمان وصول جميع منتجات البلدان النامية إلى الأسواق، خطوتان حاسمتان في هذا الصدد.

٣٤ - وكررت عدة وفود تأكيد النداء الموجه إلى جميع المانحين من أجل التقيد بالتزاماتهم في مونتيري عن طريق زيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية، وأكدت الوفود أيضا ضرورة قيام الحكومات بالاعتراف بشكل أكبر بأهمية اتساق السياسات والبرامج، وعلقت على بعض المسائل الموضوعية التي أثارها المتحاورون. وطرح المتكلمون أيضا أسئلة حول العلاقة بين التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، ودور ورقات استراتيجية الحد من الفقر في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ودور تحليل القدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، والتوازن الصحيح بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر في دعم مشاريع الهياكل الأساسية، وانسجام السياسات التجارية والجهود الدولية للقضاء على الفقر.

٣٥ - وفي الختام، أكدت مديرة الجلسة فائدة تعزيز أهداف المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وشددت على أن التنفيذ السريع لهذه الأهداف أساسي لتحقيق التنمية البشرية والقضاء على الفقر.

التوصيات

٣٦ - فيما يلي الاقتراحات التي قدمها المتكلمون:

- **وضع جدول زمني، يتفق مع المواعيد النهائية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لأغراض تحقيق الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة وهو تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، واتخاذ خطوات لعدم وضع شروط على المعونة**
- **إشراك المجتمع المدني والحركات الاجتماعية ونقابات العمال في وضع حلول لمشاكل الفقر وعدم المساواة، وزيادة الفاعلية في تطوير وإيجاد ظروف مناسبة بقدر أكبر لتحقيق هذه الأهداف**
- **إنشاء أطر زمنية ومؤشرات كمية للهدف رقم ٨**
- **جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة موضوعين رئيسيين في جميع الأهداف الإنمائية للألفية**

حلقة النقاش ٥: الاتساق في السياسات

لمحة عامة

٣٧ - كرر المتكلمون تأكيد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في مونتيري بشأن ضرورة تعزيز الاتساق والانسجام في الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية. وأشار المتحاورون والمشاركون إلى عدم وجود اتساق بين الالتزامات والأعمال، وأكدوا الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في هذا الصدد من خلال تعبئة الرأي العام على الصعيدين الوطني والدولي.

الاستعراضات

٣٨ - اقترح ألدو كالياري، وهو من المركز المعني بالمؤسسات التجارية تغيير قواعد الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لجعله أكثر مرونة بالنسبة للبلدان النامية، واقترح كذلك زيادة البحث في أثر الاتفاق للتأكد من أنه لن يؤدي إلى مضاعفة الديون الخارجية التي تتحملها البلدان. وتناول بالشرح أيضا الجذور التجارية للديون، والعلاقة بين الشروط الموضوعة للمعونة والتجارة، واستقرار أسعار الصرف، والأحكام المتعلقة بضمان ميزان المدفوعات، وضرورة تعزيز الاستقرار المالي الدولي.

٣٩ - ودعت سيلفيا بورين، وهي من المنظمة الهولندية للتعاون الإنمائي الدولي (أوكسفام هولندا)، إلى قيام تعاون استراتيجي أكبر بين جميع أصحاب المصلحة من أجل التنفيذ المتسق للاقتراحات المتعلقة بالسياسات. ورأت أن هناك ثغرة كبيرة بين السياسات المتسقة (مثل المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وتوفير التعليم للجميع) وتنفيذها الفعلي. وأكدت العلاقة القائمة بين الزيادة في مستويات الديون واختلال التوازن الهيكلي للتجارة الذي تعاني منه البلدان النامية، ودعت إلى وقف تطبيق الشروط المتصلة بالتجارة التي يجري تعليقها ببرامج تخفيف وطأة الديون بالمعونة الثنائية أو المتعددة الأطراف. وأوصت بأن يدرس الاجتماع الرفيع المستوى الذي يعقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الطرق الكفيلة بتحسين واستقرار أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية.

٤٠ - ودعا أوستون مونيكو، وهو من الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة المنظمة الإقليمية الأفريقية، إلى إجراء تحول سياسي كبير على الصعيدين الوطني والدولي لكفالة تركيز التنمية على الإنسان. ورأى أن عدم الاتساق بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية،

الذي يتخذ شكل التدخلات المالية من جانب واحد، يمكن أن يؤدي إلى تسريحات من العمل على نطاق واسع ويسهم في زيادة الفقر. ودعا إلى إدخال تعديل على الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون من أجل استبعاد الخدمات العامة (التعليم والصحة والمرافق العامة الأساسية) بصورة رسمية من الخصخصة، لضمان إمكانية توفرها للجميع، ودعا إلى التعزيز العالمي لمعايير العمالة الأساسية على النحو المكرس في منظمة العمل الدولية.

المناقشة

٤١ - أشار بعض المشاركين من المنظمات غير الحكومية إلى الاتساق المفتقد بين الالتزامات والأعمال، وأكدوا الدور الحاسم الذي يمكن أن تلعبه في هذا الصدد المنظمات غير الحكومية، وأن يلعبه الشباب من خلال المشاركة على نحو فعال في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعبئة الرأي العام على الصعيدين الدولي والوطني. واعترف المشاركون الحكوميون بأهمية بناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية على الصعيد الوطني، وأقروا بالعلاقة بين اتفاقات تخفيف وطأة الفقر واستخدام الفوائض التجارية. وطلب بعض المشاركين الممثلين للمنظمات غير الحكومية من السيدة هيرفكينس الترويج ''لضريبة توبين'' في الحملة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وردت مديرة الحوار بأن ''ضريبة توبين'' ليست مصدرا محتملا لتمويل التنمية، لأنه من الأسهل القيام بحملة من بلد لآخر من أجل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. واختتمت المناقشة بالتأكيد مرة أخرى على أهمية الهدف رقم ٨، من بين الأهداف الإنمائية للألفية في ضمان قدر أكبر من اتساق العمل على الصعيد الحكومي الدولي، وحثت المجتمع الدولي على أن يظل مثابرا في العملية الجارية لتمويل التنمية.

التوصيات

٤٢ - فيما يلي التوصيات المقدمة:

- **شطب ديون البلدان النامية، لأن قيام شركائها التجاريين بإغراق الأسواق بالسلع أدى إلى تقويض إيراداتها من النقد الأجنبي**
- **دراسة الطرق التي ساهم بها الاستخدام غير المنظم لأدوات التغطية في زيادة تقلبات أسعار السلع الأساسية وذلك من أجل تقديم توصيات لوضع لوائح مالية ملائمة**

- الاعتراف الكامل بحق البلدان النامية في استخدام تدابير الاستثمار المتصل بالتجارة، حسبما تراه ملائما، لكي تتأكد من إسهام بعض الفوائد المستمدة من الاستثمار الأجنبي في بناء وزيادة القاعدة الصناعية في الاقتصاد المضيف

- دراسة الطرق والكميات التي يمكن أن يسهم بها على الأرجح تنفيذ الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في مضاعفة مستويات الديون الخارجية للبلدان النامية، من أجل تقديم توصيات لتغيير قواعد الاتفاق

- النظر في إمكانية إنشاء آلية لتخفيف وطأة الديون، ومن خلال ذلك استخدام مبادرة تخفيف وطأة الديون في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدرتها على جانب العرض من أجل دعم تنويع صادراتها، وفتح خيارات أكبر أمام تصميم السياسة التجارية. وينبغي ألا يتحقق تخفيف الديون أو إلغاء الديون على حساب المساعدة الإنمائية الرسمية، أو الالتزامات القائمة بالفعل لتخفيف وطأة الديون

- وقف تطبيق المشروطيات التجارية التي تعلق ببرامج تخفيف وطأة الديون، على الأقل إلى أن يتم بصورة كافية دراسة الطرق التي تحد بها مشاكل الديون من قدرة البلدان المدينة على المشاركة في النظام التجاري بشروط مواتية

- القيام، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحركات والشبكات الشعبية المحلية والوطنية، بتقييم ما للإصلاحات الضرورية للسياسات من أثر على البلدان المقترضة، ومدى تفاعلها مع الالتزامات التجارية الحالية أو المحتملة التي يتعين على هذه البلدان أن تلتزم بها

- تحديد الطرق التي قللت بها المشروطيات والمعايير الثنائية والمتعددة الأطراف الخيارات التفاوضية المتاحة للبلدان المتلقية في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف السابقة، من أجل وضع آلية رسمية تعطيهم ائتمانات مقابلة في المفاوضات الجارية بشأن التدابير التحريرية المتخذة من جانب واحد

- وقف تطبيق المشروطيات ومعايير تحرير التجارة التي تعلق بالقروض والمنح الثنائية والمتعددة الأطراف

- إنشاء آلية للتأكد من تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وأسعار الصرف بين بلدان عملات الاحتياطي. وينبغي أن تضع هذه الآلية في الاعتبار أثر التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتباينات في أداء التجارة والتزام البلدان النامية بخدمة ديونها

- إنشاء آليات منتظمة يمكن التنبؤ بها تضمن للبلدان النامية خيار الخروج الممكن من التزاماتها التجارية ضمن الحدود اللازمة للتعويض عن أثر تباينات أسعار صرف العملات الأجنبية على اقتصاداتها

- إعادة تعريف الشروط التي يمكن بموجبها للبلدان أن تستخدم ضوابط للحسابات الجارية وحسابات رأس المال

- إعادة التفكير في دور صندوق النقد الدولي، لا سيما فيما يتعلق بالمادة الخامسة عشرة - ٢ من مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤، والمادة الثانية عشرة - ٥ (هـ) من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، عند تقييم كفاية احتياطي البلدان والشروط الأخرى التي تحتاج أن تفي بها البلدان من أجل تنفيذ ضوابط الحسابات الجارية وحسابات رأس المال

- معالجة الحاجة التي يتم تجاهلها في الوقت الراهن لوضع لوائح لتنظم صناديق التغطية، والتدفقات الرأسمالية القصيرة الأجل، والمؤسسات المالية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الفعالية المالية في البلدان المصدر

- تقييم ما للقواعد الناظمة لتحرير الخدمات المالية من أثر حالي ومحتمل على زيادة عدم استقرار التدفقات المالية، من أجل اقتراح إصلاحات ملموسة في هذه القواعد وتصحيح مسارها

- تعديل شروط الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات في المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون، بغية استبعاد الخدمات العامة (أي التعليم والصحة والمرافق العامة الأساسية) بصورة رسمية واستبعاد الخدمات العامة المقدمة على الصعيد دون الوطني، وأنشطة قطاع الخدمات المفيدة اجتماعيا من جميع المفاوضات الإضافية للاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات

- تعديل المادة الحادية والعشرين من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات من أجل إدراج نص صريح يمكن الحكومات من الانسحاب من الاتفاق، أو تقليل التزاماتها فيه، وألا يشمل الخصخصة كشرط في اتفاقات القروض مع المؤسسات المالية الدولية

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) A/56/326، المرفق. (١)

(٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A والتصويب).